TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.24/Add.4
13 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

المقرر: السيد إدوارد براون (المملكة المتحدة)

(A) GE.07-50419 140307 140307

استعراض سياسة الاستثمار في المغرب

(البند ٥ من جدول الأعمال)

موجز الرئيس

١- نُظر في استعراض سياسة الاستثمار في المغرب في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧. وبدأت أمانة الأونكتاد بتوجيه الشكر إلى المغرب على أدائه المثالي من حيث تعزيز الاستثمار، مشددة على أنه أصبح من أكثر الوجهات جذباً للاستثمار في أفريقيا. ثم أوضحت الأمانة المميزات الرئيسية للاستعراض، الذي يصف الجهود المبذولة في مجال سياسة الاستثمار إضافة إلى ضرورة تنويع تدفقات الاستثمار بهدف جعلها أقل تقلباً وأكثر استدامةً. ثم عرضت الأمانة بإيجاز التوصيات الرئيسية في الاستعراض وهي: تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار (وضع مدونات للاستثمار والضرائب والتجارة)؛ وإنشاء وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار؛ ووضع استراتيجيات لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه في القطاعات التي يحددها "مخطط الإقلاع"؛ وتعزيز نظام الابتكار الوطني من أجل جلب الاستثمارات في القطاعات العالية قيمتها المضافة. وختاماً، أشارت الأمانة إلى أن توصيات الاستعراض متسقة مع السياسة الإنمائية للمغرب.

٢- وشكر رئيس الوزراء المغربي في معرض ملاحظاته الاستهلالية أمانة الأونكتاد على الجودة الممتازة للاستعراض وشدد على أهمية التوصيات بالنسبة لبلده. ثم أوضح مزايا سياسة تعزيز الاستثمار، التي ترمي إلى تحديث الهياكل الأساسية والإطار الاستثماري، وتحديد القطاعات ذات الأولوية للبلد وإصلاح النظام التعليمي. وشدد أيضاً على مدى أهمية المشاركة بالنسبة للمغرب في اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية المؤدية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وختاماً، أشار إلى أن بلده مستعد لتنفيذ توصيات الاستعراض بمساعدة الأونكتاد والشركاء الإنمائيين.

٣- ولاحظت الوفود ككل جودة استعراض سياسة الاستثمار من المنظور التحليلي ومنظور التوقعات، مؤكدة وجاهة التوصيات العملية الواردة في الاستعراض. ورحبت الوفود بكون مقترحات الأونكتاد تتفق والحالة السائدة في المغرب، البلد الذي هو بصدد تحقيق نتائج ملموسة ومشجعة في مجال جلب الاستثمارات، بفضل الإصلاحات الشجاعة التي قام بها. وشددت الوفود جميعها أيضاً على أهمية التوصيات الواردة في التقرير من أجل استدامة هذا الزخم، لا سيما عبر التحسين المستمر لإطار الاستثمار. وختاماً، أكدت الوفود أهمية اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية بوصفها أداة لتعزيز الاستثمار الفعال، لا سيما فيما يخص العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي إضافة إلى العلاقات بين بلدان الجنوب.

٤- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للأولوية القصوى المعطاة للإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، الذي لا يتطلب تحسينه المستمر إجراء إصلاحات قانونية بحتة فحسب بل يقتضي أيضاً اتباع نهج ابتكاري شامل يتضمن التدريب والبحث والتطوير.

٥- ولاحظت وفود عديدة أيضاً أن التدابير المقترحة معدة لتعزيز الروابط بين الحكومة والمستثمرين في القطاع الخاص، وبالتالي تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي ذلك الصدد، شددت الوفود على ضرورة إنشاء وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار مستقلة في تمويلها وتسييرها.

٦- وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن تنفذ كلياً التدابير المقترحة في خطة العمل، وأكد طابعها المترابط. ورحب الاتحاد الأوروبي بالإصلاحات التي أجراها المغرب مع تأكيد أهمية التحديات الباقية (النظام الضريبي، المنافسة، الملكية الفكرية، وما إلى ذلك). وفي ذلك المجال، قال إن الاتحاد الأوروبي مستعد لدراسة التوصيات الواردة في التقرير ومساعدة الحكومة المغربية في تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار.

٧- وشدد بعض الوفود على ضرورة إتاحة مزيد من الأمن بالنسبة لنظام الاختصاص القضائي فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما من الناحية الضريبية. وفي هذا المجال، أشار وفد إلى أن إجراء تخفيضات ضريبية منتظمة على إيرادات الشركات والأفراد ليس أمراً ضرورياً لجلب الاستثمارات.

٨- ولاحظ ممثلون عن القطاع الخاص أن استعراض سياسة الاستثمار يجسد عموماً مصادر قلق المستثمرين وأن تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض سييسر الأمور لا محالة للمستثمرين في المغرب. وأكد الممثلون أيضاً ضرورة إنشاء شبكة من الشركات المتعاقدة من الباطن عبر وضع سياسة لجلب الاستثمار موجهة إلى المشاريع التجارية الصغرى والمتوسطة. ودعا الممثلون أنفسهم كذلك إلى وضع سياسة استثمار للعالم الريفي. وفي ذلك الصدد، وصف أحد منظمي المشاريع في القطاع الخاص المزايا المحتملة للتدابير المقترحة للقطاع الريفي، لا سيما من حيث العمالة، وحث جميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص العاملة في المناطق الريفية على النظر في هذه التدابير.

٩- وكان النظر في استعراض سياسة الاستثمار في المغرب مفيداً للغاية. ففي معرض المناقشات، اتضح أن التوصيات المقترحة تحظى بدعم واسع في أوساط المشاركين، مما أدى إلى اتفاق في الآراء. وأعربت الوفود عن أملها في أن تنفذ فعلاً التوصيات الواردة في التقرير، لا سيما التدابير المتعلقة بالإطار القانوني (مدونة الاستثمارات) والإطار الضريبي. وأعربت عن أملها أيضاً في أن تتاح المساعدة التقنية لتوجيه الحكومة ومساعدتها في تنفيذ الإصلاحات الاستثمارية وتعزيز قدرتها على الابتكار.

١٠- ووجه العديد من الوفود نداء إلى المانحين لمساعدة الأونكتاد وحكومة المغرب على تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار.

- - - - -